

**حققت** باكستان تحسناً وانتعاشاً ملحوظاً على مدى السنوات الست الماضية. حيث تلاشت مظاهر الأزمة الاقتصادية وارتفع أعداد الفقراء وركود التنمية البشرية ليحل محلها اقتصاد مفعم بالحياة والنشاط وتحسن ملموس في مستويات المعيشة. وتكمن في صميم عملية التحسن الاقتصادي مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الطموحة، وإعادة هيكلة الديون، وزيادة تلقي المساعدات الفنية والمعونات الميسرة.

وقامت المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المعني بتقديم اعتمادات بلا فوائد ومنح إلى البلدان الأشد فقراً في العالم، بتعزيز مساندة باكستان في عام 2000 من أجل تدعيم برنامج الإصلاحات الذي تم تدشينه في أواخر عام 1999. إذ إن المشورة الفنية التي قدمتها المؤسسة الدولية للتنمية، وأعقبتها بتقديم المساعدات المالية، قد ساعدت الحكومة الباكستانية على صياغة وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وإستراتيجية تخفيض الديون.

المؤشرات القطرية	1999	2006
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي)	467	812
نمو إجمالي الناتج المحلي (متوسط ثلاث سنوات، %)	3.5	7.2
معدل التضخم في المتوسط (%)	5.7	7.0
إجمالي الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)	98.5	54.7
عجز المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	5.5	4.2*
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بملايين الدولارات الأمريكية)	472	3451
عدد السكان (بالمليون نسمة)	135	159
معدل انتشار الفقر (%)	(2000/2001) 34.3	(2004/2005) 29.2
إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)	(2000/2001) 72	(2004/2005) 86
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف مولود حي)	(1992/1996) 111	(2000/2001) 103

ملحوظة\* يشتمل عجز المالية العامة في 2005 على نفقات استثنائية غير اعتيادية لمعالجة آثار الزلزال الذي ضرب باكستان في أكتوبر/تشرين الأول 2005.

المصادر: البنك الدولي وحكومة باكستان.

انخفض الدين العام من حوالي 100 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 1999 إلى 55 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2006. بينما زاد الإنفاق العام على التعليم والخدمات الصحية بأكثر من الضعف. وأدت الإصلاحات الاقتصادية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي الخاص. ونقل التكنولوجيا. كما ساعدت على خلق فرص العمل. وبدأت زيادة الاستثمارات في مجال التعليم تؤدي أكلها حيث تجسدت في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس. بما في ذلك معدل التحاق البنات. وبلغ معدل النمو الاقتصادي 7 في المائة في المتوسط سنويا على مدى السنوات الثلاث الماضية (وهو واحد من أعلى معدلات النمو في آسيا) بينما تراجع معدل انتشار الفقر متجها بصورة مطردة نحو الانخفاض.



كانت كافية بالكاد لتغطية ما يعادل أسبوعين من الواردات.

**في عام 1999، قامت الحكومة الباكستانية الجديدة بتدشين برنامج الإصلاحات الشاملة الذي نجح تدريجيا في اجتذاب المساندة الدولية.**

تمثلت أهداف الإصلاحات في تحقيق استقرار الأوضاع وانطلاقة الاقتصاد واستنهاضه. واشتملت الإصلاحات على إعادة هيكلة الدين العام وضبط أوضاع المالية العامة. إلى جانب تنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تخفيض تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال في باكستان. مثل تحرير التجارة وإصلاح القطاع المصرفي وإصلاح سوق العمل. وانخفض الدين العام من ما نسبته حوالي 100 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2000 إلى 55 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2005-2006. والجدير بالذكر أن انخفاض أعباء خدمة الدين قد سمح للحكومة الفدرالية وحكومات الأقاليم والمناطق بإحداث زيادة حقيقية في الإنفاق العام على التعليم والصحة. ثم الاستثمارات العامة في الآونة الأخيرة.

وقد بدأت الإصلاحات تؤدي ثمارها المرجوة. إذ تسارع معدل النمو الاقتصادي إلى أكثر من 7 في المائة سنويا على مدى السنوات الثلاث المنصرمة. كما زاد نصيب الفرد من الدخل بحوالي الضعف تقريبا. مؤديا بذلك إلى انتشار أكثر من 6 ملايين نسمة من برائن الفقر فيما بين عامي 2001 و 2005. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي بمقدار سبعة أضعاف حيث ارتفعت من 472 مليون دولار أمريكي في عام 1999 إلى 3451 مليون دولار أمريكي في عام 2006. أما المؤشرات الاجتماعية. التي كانت إما ثابتة أو متجهة نحو الانخفاض في عقد التسعينيات من القرن الماضي. فبدأت في إظهار علامات التحسن.

إلا أنه على الرغم من كل ذلك. فإن باكستان تظل بلدا فقيرا يعاني من انخفاض الدخل وارتفاع معدل

## الإجازات التي حققتها باكستان

**برنامج الإصلاح الذي تم تدشينه في عام 1999 وبداية حصد النتائج وجني الثمار**

**بدأت باكستان في فترة التسعينيات في تراجع القهقري بعد ما كان من تفوقها وفوزها بقصب السبق على جيرانها الآسيويين من حيث النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية خلال العقود الأربعة الأولى بعد إنشائها.**

تداعت على باكستان عجوزات المالية العامة المرتفعة وانعدام الاستقرار السياسي والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها - ثم اقترن كل ذلك بالجفاف الذي ضرب بأطنابه في البلاد في نهاية عقد التسعينيات - بما ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية وترديها. وظلت عجوزات المالية العامة على مستواها المرتفع طوال عقد التسعينيات - حيث بلغ متوسط تلك العجوزات ما نسبته 6.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي فيما بين عامي 1993 و 1999 - مما أدى إلى زيادة في أعباء الدين العام. إذ تباطأ النمو متراجعا إلى 4 في المائة في المتوسط سنويا. وتجسدت آثار ذلك في زيادة سنوية لم تتجاوز 1.4 في المائة في نصيب الفرد من الدخل.

وحاولت الحكومات الباكستانية المتعاقبة معالجة هذه المشكلات وإيجاد الحلول اللازمة لها. بيد أن جهود الإصلاح كانت متقطعة وبعيدة عن المثابرة والاستمرار. وبات التقدم المحقق في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ضئيلا أو معدوما. إذ إن أسعار الفائدة الدولية قد ارتفعت قبل نهاية ذلك العقد. كما تباطأ النمو الاقتصادي. إلى جانب فرض قيود على المعونة الميسرة في أعقاب قيام باكستان بإجراء تجارب نووية في عام 1998. فكان أن انزلت باكستان إلى متاهات الدوران في أزمة حلزونية خلفت وراءها أكثر من 50 مليون نسمة يعيشون في دهاليز الفقر ناهيك عن احتياطات النقد الأجنبي التي

وقد جاءت مساهمة المؤسسة الدولية للتنمية في الصميم وكانت وثيقة الصلة بصفة خاصة بالمجالات التالية:

### تخفيض الديون وزيادة الانفراجة المالية لصالح التنمية

وصلت ديون باكستان في عام 1999 إلى ما نسبته 98.5 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي، وامتصت مدفوعات الفائدة أكثر من نصف الإيرادات الضريبية. وكان ذلك نتيجة لحصاد سنوات ارتفاع عجوزات المالية العامة التي كان يتم تمويلها عن طريق الديون ذات التكلفة الباهظة بصورة متزايدة. وفي أعقاب قيام باكستان بإجراء تجارب نووية في شهر مايو/أيار 1998، شهدت المعونة وتدفقات الاستثمار إلى باكستان انخفاضا حادا، وهو ما أدى إلى نشوب أزمة الديون والنقد الأجنبي. ومن ثم شهدت باكستان تباطؤا في النمو وزيادة في انتشار الفقر، ووجدت نفسها عاجزة عن خدمة ديونها وأو تمويل الواردات.

ولعبت المؤسسة الدولية للتنمية دورا محوريا في التعاون مع الحكومة الباكستانية والدائنين لاستنباط إستراتيجية لإعادة هيكلة الدين القائم، وتعبئة القروض الميسرة، وتبسيط الإنفاق العام من أجل خلق انفراجة مالية لتوفير النفقات اللازمة للتعليم والصحة والحد من تفشي الفقر. وساعدت المؤسسة في إنجاز أعمال لجنة الديون الحكومية المتعلقة بسياسة التنمية وعمليات استعراض الإنفاق العام من أجل المساعدة على إعادة هيكلة الديون، وتعبئة موارد إضافية من قبل المانحين، وتعزيز تأثير الإنفاق العام على تخفيض أعداد الفقراء.

وللحفاظ على هذه المكاسب والحد من قابلية تعرض باكستان لنشوب أزمات ديون في المستقبل، تمت المصادقة في باكستان على قانون المسؤولية المالية المرجعية وحدود المديونية، بالإضافة إلى دعم إنفاذ هذا القانون في إطار الاعتماد المقدم لمساندة تخفيض أعداد الفقراء. ويقضي هذا القانون بإحداث زيادات كبيرة للغاية في الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية مثل قطاع التعليم، كما يضع هدفا لتخفيض الديون إلى ما لا يزيد على 60 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2013. وتجدر الإشارة إلى أن باكستان قد نجحت في تحقيق ذلك الهدف قبل الموعد المحدد بسبع سنوات – وأدى ذلك إلى خفض الديون بشكل مطرد خلال السنوات الست الماضية من عام 1999 إلى 55 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لعام

الفقر وتدني مؤشرات التنمية البشرية بصورة كبيرة عن مثيلتها في البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة (ولاسيما بالنسبة للنساء على وجه الخصوص). وتعتبر المؤشرات الاجتماعية أكثر انخفاضا بصورة ملموسة في بعض المناطق القبلية والنائية حيث تسود مشكلات انعدام الأمن وفرض سلطة القانون والنظام العام.

### مساهمات المؤسسة الدولية للتنمية

ما تزال المؤسسة الدولية للتنمية، بوصفها واحدة من أوائل الجهات المانحة التي قامت بزيادة مساندها للإصلاحات في باكستان في عام 2000، أكبر مصدر منفرد لتقديم التمويل الخارجي الميسر إلى باكستان.

قامت المؤسسة الدولية للتنمية بتقديم أكثر من 4 بلايين دولار أمريكي إلى باكستان فيما بين عامي 2000 و 2006، وبلغت المدفوعات السنوية ما يتراوح بين 500 إلى 600 مليون دولار أمريكي – مقابل 2.3 بليون دولار خلال فترة التسعينيات بأكملها.

إلا أن المساهمة الكلية من قبل المؤسسة الدولية للتنمية بشأن ميزانية باكستان تعتبر صغيرة حيث تقل عن 4 في المائة من النفقات العامة الموحدة للحكومة. ويأتي حوالي نصف هذه المساهمة في شكل مساندة عمليات سياسة التنمية، ودعم تنفيذ إصلاح الخدمات الاجتماعية، وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز نظام إدارة القطاع العام.

لقد خصصت مجموعة البنك الدولي نسبة كبيرة من ميزانيتها الداخلية للعمل التحليلي الذي حاز على مرتبة الجودة النوعية المرتفعة من جانب مجموعة ضمان الجودة في مجموعة البنك الدولي. وفي عامي 2000 و 2001، ونظرا لتطوير برنامج الإصلاحات، فقد تم تخصيص 40 في المائة من ميزانية البنك الخاصة بباكستان لحساب العمل التحليلي والاستشاري. وقد ركز هذا العمل على معالجة السياسات من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد، وتخفيض الديون، والحفاظ على استدامة النمو الاقتصادي السريع، وتعزيز تأثير النمو على تخفيض أعداد الفقراء، وتحسين شفافية الإنفاق العام وكفاءته. وأُنجز البنك، فيما بين عامي 1999 و 2006، 21 دراسة رسمية، بالتعاون المتزايد مع شركاء التنمية الآخرين، بما في ذلك البنك الآسيوي للتنمية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والولايات المتحدة، واليابان.

## تعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار

قامت المؤسسة الدولية للتنمية بمساندة النمو والاستثمار بشكل رئيسي عن طريق العمل التحليلي وعمليات سياسة التنمية والتصحيح الهيكلي التي قامت بتحليل أهم جوانب الضعف الهيكلية، وتحديد الإصلاحات اللازمة للسياسات والإصلاحات على الصعيد المؤسسي، ودعم تنفيذ هذه الإصلاحات. وقد ركزت الإصلاحات على إصلاح التجارة والقطاع المصرفي وقطاع النفط والغاز.

وقدمت تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات تدريجياً من 95 في المائة في مطلع فترة التسعينيات إلى 15 في المائة في عام 2006. ونتيجة لذلك، زادت التدفقات التجارية، لكل من الواردات والصادرات، زيادة كبيرة بشكل ملموس.

كما تحسنت سلامة القطاع المصرفي وتكلفة الائتمان إلى حد كبير، بالإضافة إلى كبح خسائر القطاع المصرفي. وقد أصبح بنك باكستان بنكا مركزياً حديثاً يركز على السياسة النقدية وأداء المهام التنظيمية والرقابية.

وأدى برنامج الحكومة المعني بتحرير النظم وإلغاء القيود والخصخصة إلى جذب المستثمرين والمعرفة والدرابة الفنية إلى باكستان في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والعمل المصرفي. كما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من سبعة أضعاف، حيث ارتفع من 472 مليون دولار أمريكي في عام 1995 إلى 3451 مليون دولار أمريكي في عام 2005. وبصفة إجمالية، تسارع النمو الاقتصادي من 4 في المائة في المتوسط سنوياً في فترة التسعينيات إلى أكثر من 7 في المائة سنوياً على مدى السنوات الثلاث المنصرمة. وتتجسد قوة النمو الاقتصادي في الانخفاضات السريعة في أعداد الفقراء.

## زيادة التنمية من خلال إصلاحات الأقاليم والمناطق

يمكن أن تؤدي الأقاليم والحكومات المحلية في باكستان دوراً رئيسياً في تقديم الخدمات التعليمية والصحية، والري، ومياه الشرب والصرف الصحي. وقد قامت المؤسسة الدولية للتنمية بمساندة تحسين الحصول على هذه الخدمات من خلال تقديم المشورة الفنية (عبر التقارير الاقتصادية المعنية بالأقاليم) والمساعدة المالية (عن

2005. كما زاد نصيب الفرد من الإنفاق العام على التعليم والصحة بأكثر من الضعف فيما بين عامي 1999 و 2005. وانخفضت في الوقت نفسه عجوزات المالية العامة عن مستوياتها المرتفعة إبان فترة التسعينيات – وإن كانت شوائب الضعف وقابلية التعرض للمخاطر المالية مازالت قائمة.

## مساعدة المؤسسة الدولية للتنمية للتعاشي الاقتصادي: برنامج قروض التصحيح الهيكلي واعتمادات مساندة تخفيض أعداد الفقراء

بعد عام 1999، قامت الحكومة الجديدة بتدشين برنامج إصلاحات شامل وطموح من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد وتحديث المؤسسات في البلاد. وتعهد البرنامج بالالتزام بإجراء إصلاحات صعبة من بينها ضبط أوضاع المالية العامة، وتخفيف التجارة، وإصلاح القطاع المصرفي، وتقوية إدارة القطاع العام وحوكمة الشركات، وتمثلت استجابة المؤسسة الدولية للتنمية في تقديم المساندة التحليلية وقروض من قروض التصحيح الهيكلي – حيث تم اعتماد القرض الأول في عام 2000 والقرض الثاني في أوائل عام 2001 – وتمثل الهدف منهما في إنشاء إطار اقتصادي كلي قابل للاستدامة وتحقيق انطلاقة النمو الاقتصادي واستنهاضه.

واستندت تصميمات ومكونات برامج المؤسسة الدولية للتنمية إلى البرنامج المعد من قبل باكستان بشأن الإصلاحات الاقتصادية وإصلاح أسلوب إدارة الحكم. وتم إدراج هذه الإصلاحات رسمياً في وثيقة إستراتيجية مؤقتة لتخفيض أعداد الفقراء (I-PRSP). وبعد الانتخابات التي أجريت في عام 2003، قامت الحكومة الباكستانية المنتخبة بإعداد وثيقة إستراتيجية لتخفيض أعداد الفقراء بعنوان "تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء: الطريق نحو آفاق المستقبل"، التي أكدت على ضرورة اهتمام السياسات بتحقيق استدامة النمو السريع باعتباره الوسيلة الرئيسية المؤدية إلى تخفيض أعداد الفقراء، وشكل برنامج الإصلاح وإطار نتائج وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء الأساس الذي يقوم عليه برنامج اعتمادات مساندة تخفيض أعداد الفقراء.

واشتملت الإصلاحات، المرتكزة على قروض للتصحيح الهيكلي ووثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، على إصلاح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتحسين إدارة الشؤون المالية العامة، والتوريدات، والإشراف البرلماني، وإصلاحات قطاع الطاقة، وإصلاحات زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة، وتحسين نطاق وتصميم شبكة الأمان الاجتماعي. أما المساندة الإضافية المقدمة في إطار وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء فساعدت الحكومة على تلبية الاحتياجات الفورية العاجلة للسكان المتأثرين بالزلازل الذي ضربها.

## الشراكة من أجل المعرفة

انطوت المساهمات التي قدمتها المؤسسة الدولية للتنمية - لصالح التحسن الاقتصادي في باكستان - على تبادل أفضل الممارسات والمعرفة لإحياء النشاط الاقتصادي في العديد من القطاعات. ففي قطاع النفط والغاز، علي سبيل المثال، حيث تم تنفيذ إصلاحات كبيرة منذ عام 2001، قام البنك الدولي بتقديم المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات، التي ورد ملخص بشأنها في تقرير استعراض قطاع النفط والغاز لعام 2003. وقدم تقرير النمو والقدرة على المنافسة تحليلاً ومشورة متعمقة حول كيفية تعزيز قدرة الصادرات الباكستانية على المنافسة. كما أن الإصلاحات على الصعيد الوطني ومستوى الأقاليم، التي أدت لزيادة مخصصات الميزانية للتعليم والصحة وغيرها من النفقات المرتبطة بتخفيض أعداد الفقراء، قد استرشدت باستعراضات سياسة التنمية والإنفاق العام والتقارير الاقتصادية الصادرة عن كل إقليم أو منطقة من الأقاليم والمناطق الباكستانية: البنجاب، السند، والإقليم الحدودي الشمالي الغربي ( ويجري حالياً وضع اللمسات النهائية للتقرير المعد بشأن إقليم بلوشستان)، وقد جرى إنجاز العديد من هذه التقارير بالتعاون مع مانحين آخرين وخاصة وزارة التنمية الدولية البريطانية والبنك الآسيوي للتنمية.

## شراكة المؤسسة الدولية مع باكستان وأثرها على العديد من القطاعات

**إدارة الحكم.** ساهمت المؤسسة الدولية للتنمية في تعزيز إدارة الحكم عن طريق مساندة الإصلاحات المعنية بتحسين الشفافية والمساءلة في حشد وتعبئة الموارد العامة واستخدامها، وتم في مجال إدارة الضرائب اعتماد نظام الربط الضريبي الذاتي للحد من الاتصالات بين موظفي الضرائب والمكلفين بدفع الضرائب. وتقوم المؤسسة الدولية للتنمية بتمويل إعادة هيكلة وتحديث هيئة تحصيل الضرائب.

كما تقوم المؤسسة الدولية للتنمية بمساندة إصلاحات الإدارة المالية على الصعيد الفدرالي ومستوى الأقاليم والمناطق، وتمويل تحديث نظم الإدارة المالية العامة ابتداء من إعداد الميزانية إلى المحاسبة، وإعداد التقارير المالية والإبلاغ المالي، والمراجعة الخارجية، وتمحيص الهيئة التشريعية للموازنة والشؤون المالية. وتم في إطار هذا البرنامج إنشاء أكثر من 50 موقعا للميزانية والمحاسبة باستخدام أحدث

طريق قروض التصحيح الهيكلي ثم اعتمادات تنمية الأقاليم الباكستانية في الآونة الأخيرة) إلى الإقليم الحدودي الشمالي الغربي، والسند والبنجاب. وقد تحسنت مؤشرات التنمية الخاصة بالصحة والتعليم ومعدلات الفقر لهذه الأقاليم فيما بين عامي 2001 و 2004.

## الاستجابة السريعة والمستمرة حيال الزلزال وأثاره

في الثامن من أكتوبر/تشرين الأول 2005، ضرب زلزال عنيف بقوة 7.6 بمقياس ريختر شمال باكستان. وكانت أكثر المناطق تضرراً من جراء الزلزال هي المناطق الغربية من الإقليم الحدودي الشمالي الغربي، ومعظم آزاد جامو وكشمير<sup>1</sup>. ما أدى إلى مقتل أكثر من 73 ألف شخص وتعرض عدد كبير من الناس للإصابات. وقد تأثر أكثر من مليون أسرة معيشية بالزلزال من حيث فقدان المأوى وكافة سبل الراحة والأمان. وفي خلال أسابيع بعد حدوث الزلزال، قامت المؤسسة الدولية للتنمية بتقديم 200 مليون دولار أمريكي في شكل اعتمادات سريعة الصرف إلى باكستان في إطار برنامج مساندة مبدئية من البنك الدولي تبلغ 470 مليون دولار أمريكي ما ساعد على تمويل الاحتياجات العاجلة والفورية لمنكوبي هذه الكارثة.

وبعد مضي شهر على وقوع الزلزال، قام فريق من المانحين - المؤسسة الدولية للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الياباني للتعاون الدولي - بإعداد تقييم مبدئي للأضرار والاحتياجات وهو ما شكل الأساس الذي استندت إليه الحكومة في مؤتمر المانحين الذي عقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وفي شهر ديسمبر/كانون الأول من نفس العام، وافقت المؤسسة الدولية للتنمية على قرض طارئ للإنعاش بلغت قيمته 400 مليون دولار أمريكي، وتم استخدامه في تمويل الواردات المرتبطة بالزلزال، وصرف منح نقدية للعائلات التي مات بعض أفرادها وفقدت سبل كسب عيشها، وتمويل برنامج لإعادة الإعمار وبناء المساكن.

وحتى ديسمبر/كانون الأول 2006، تم صرف المنح الخاصة بإعادة الإعمار وبناء المساكن لأسر معيشية بلغ عددها 435 ألف أسرة، كما حصلت 217 ألف أسرة على منح نقدية لدعم سبل كسب الرزق.

1. آزاد جامو وكشمير هي المنطقة التي تتنازع عليها الهند وباكستان منذ عام 1947. ولا تتجه نية المؤسسة الدولية للتنمية إلى إبداء أي رأي بشأن الوضعية القانونية أو أية وضعية أخرى خاصة بالمنطقة المتنازع عليها أو المساس بالتقرير النهائي لمزاعم الأطراف المعنية.

## نحو بنوك أفضل

- زاد حجم الإقراض إلى القطاع الخاص من 400 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2000 إلى 6 بلايين دولار أمريكي في السنة المالية 2006.
- ارتفعت أرباح البنوك التجارية قبل استقطاع الضريبة من 100 مليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى 1.6 بليون دولار أمريكي في عام 2005. وقد ساهمت ضرائب دخل الشركات المدفوعة من قبل البنوك التجارية في زيادة الحصيلة الضريبية للحكومة الباكستانية.
- زاد إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقدار الضعف تقريبا.
- ارتفع إقراض المستهلكين بمقدار تسعة أضعاف تقريبا. حيث زاد من 491 مليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى 4.22 بليون دولار أمريكي في عام 2005.

للدولة، التي ساندتها المؤسسة الدولية للتنمية إلى إرساء أسس المنافسة، مما أفضى إلى زيادة هائلة في الحصول على خدمات الهاتف وهبوط كبير في رسوم المستهلكين. وارتفعت الكثافة الكلية للاتصالات السلكية واللاسلكية من 5 في المائة في يونيو/حزيران عام 2003 إلى 28 في المائة في يونيو/حزيران عام 2006. وهناك الآن ما يزيد على أكثر من ست شركات اتصالات قائمة بتقديم خدمات المكالمات غير المحلية والمكالمات الدولية بالإضافة إلى 6 شركات لخدمات الهاتف المحمول. وبدأت في العمل أيضا عدة شركات مرخص لها بالعمل عبر شبكات الهوائيات الحلقية المحلية للاتصال اللاسلكي.

**وزاد عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول إلى 45 مليون شخص.** إلى جانب انخفاض رسوم الخدمة بفضل المنافسة بين الشركات، مما يجعل هذه الرسوم الآن من بين الرسوم الأشد انخفاضا على مستوى العالم. وتمكن هذا القطاع من توليد 180 ألف فرصة عمل فضلا عن جذب استثمارات أجنبية مباشرة بلغت قيمتها أكثر من 2 بليون دولار أمريكي. ولمعالجة فجوة التكنولوجيا الرقمية (تبلغ كثافة الاتصالات في المناطق الريفية 1.4 في المائة فقط)، قامت باكستان بإنشاء إطار قانوني وصندوق للخدمات العامة من أجل دعم إدخال خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى المناطق الريفية.

برامج الكمبيوتر. بالإضافة إلى تدريب 30 ألف موظف على المسائل المتصلة بالميزانية والمحاسبة.

كذلك تم تعزيز المساءلة عن طريق الاستعراض الرسمي لتقارير المراجعة المحاسبية من قبل اللجان البرلمانية المعنية بالحسابات العامة والمعاد تشكيلها لهذا الغرض. مع تقديم المساندة اللازمة من قبل المؤسسة الدولية للتنمية في إطار اعتماد مساندة تخفيض أعداد الفقراء واعتمادات تنمية المناطق والأقاليم. كما قامت الحكومة الفدرالية باعتماد قواعد حديثة بشأن التوريدات، بما يتسق مع أفضل الممارسات الدولية، من أجل زيادة الشفافية والمنافسة والقيمة المترتبة على استخدام هذه الأموال.

**القطاع المصرفي.** تمكنت باكستان بفضل المساندة المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية من تنفيذ إصلاحات بعيدة المدى في القطاع المصرفي خلال العقد الماضي. واشتملت المرحلة الأولى من الإصلاحات، التي بدأ تنفيذها في عام 1997، على المراقبة ومكافحة إساءة استخدام بنوك القطاع العام من قبل أصحاب المصلحة المكتسبة (المتنفذين) الذين يدعون لأنفسهم حقوقا ومصالح مكتسبة، وذلك من خلال إجراء التعديلات اللازمة في القوانين وتعزيز إدارة الحكم، وتقوية الإطار التنظيمي وتدعيم المؤسسات، وإعادة الهيكلة التشغيلية لبنوك القطاع العام. وعلى الرغم من تمكن هذه الإصلاحات من تحسين البيئة، إلا أن هذا القطاع ظل ضعيفا وخاضعا لهيمنة الحكومة.

أما المرحلة الثانية من الإصلاحات، التي تم دعمها عن طريق مشروع إعادة هيكلة القطاع المصرفي ومساندة الخصاص في عام 2001، فأدت إلى ترشيد شبكات الفروع التابعة لبنوك القطاع العام، مما مهد الطريق لخصخصتها لاحقا في إطار اعتمادات تصحيح أوضاع القطاع المصرفي لعام 2004. ونظرا لخصخصة كل البنوك التجارية التي سبق تأميمها بما في ذلك بيع (Allied Bank Limited)، فإن حوالي 80 في المائة من أصول القطاع المصرفي تعتبر في حوزة القطاع الخاص في الوقت الحالي. وقد حدثت، نتيجة لذلك، تحسينات كبيرة وملموسة في العمل المصرفي.

**قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.** أدت إصلاحات النظم واللوائح وخصخصة شركة الهاتف المملوكة

**تطوير البنية الأساسية.** قدم البنك الدولي (من خلال تمويل المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) مساهمات مهمة لإصلاح مرافق ومقومات البنية الأساسية في باكستان وتوسيعها.

وترجع مشاركة البنك الدولي في مساندة قطاع المياه إلى العام 1952. وفي فترة التسعينيات. قامت المؤسسة الدولية للتنمية بتمويل مشروعات لإنشاء البنية الأساسية اللازمة للري على مستوى المجتمعات المحلية وتمويل عمليات الصيانة المؤجلة لنظام الري. والأهم من ذلك هو أن ما أتاحتها المؤسسة الدولية للتنمية من موارد تمويلية ومساعدات فنية قد ساعد على التركيز على زيادة كفاءة استخدام المياه وتحسين خدمات الري المعتمدة على الإدارة المشتركة. كما قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتمويل إقامة مشروع غازي باروثا للطاقة الكهرومائية في عام 2003. ويقوم هذا المشروع بتوليد 1400 ميغا واط من الكهرباء بتكلفة منخفضة للغاية.

وبالنسبة لقطاع النفط والغاز. أدى حوار السياسات إلى تحرير النظم الخاصة بسوق المنتجات البترولية. وتحديد أسعار الغاز وتنظيم خدماته. وتحول محطات الطاقة الكهربائية من استخدام زيت الوقود إلى استخدام الغاز الطبيعي. وتسريع وتيرة أنشطة الاستكشاف والتنقيب.

**التعليم.** أدت المساندة المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية إلى تمكين الحكومة الباكستانية من تحسين نتائج التعليم من خلال زيادة الإنفاق العام على الخدمات التعليمية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين نظام الإدارة التعليمية وتحسين تقديم الخدمات. وفي أكبر منطقة في باكستان وهي البنجاب. قامت المؤسسة الدولية للتنمية بتمويل برنامج لإصلاح التعليم عن طريق تحسين اختيار المعلمين وتدريبهم. وتوفير كتب المقررات الدراسية مجاناً لطلاب المدارس الابتدائية. وبرنامج الإعفاء من الرسوم وصرف رواتب للفتيات المقيدات في الصف السادس إلى الثامن والثلاثي تبلغ نسبة حضورهن 80 في المائة. وقد زاد معدل الالتحاق بالمدارس العامة في البنجاب بنسبة 20 في المائة حيث بلغ عدد المتحقيين الجدد بالمدارس الابتدائية والإعدادية قرابة 1.8 مليون طالب وطالبة. وشهد معدل التحاق الفتيات بالصف السادس إلى الثامن في المدارس الابتدائية الحكومية زيادة بنسبة 40 في المائة.

وبالنسبة لإقليم السند والإقليم الحدودي الشمالي الغربي. أدت الاعتمادات الخاصة بسياسة التنمية إلى دعم إحدات زيادات كبيرة في مخصصات التعليم في الميزانية. وتقوم اعتمادات مساندة تخفيض أعداد الفقراء لدى المؤسسة الدولية للتنمية. بتقديم المساندة على المستوى الفيدرالي إلى برنامج التحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة التي توافق على إبقاء أطفالها في المدارس. وبصفة عامة. فإن الإنفاق الحقيقي على التعليم العام قد زاد من 900 مليون دولار أمريكي إلى 1.9 بليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية.

وقد أدت زيادة النفقات العامة. إلى جانب ارتفاع الدخل الشخصية. إلى المساعدة على تحسين معدلات الالتحاق - وخاصة بالنسبة للفتيات - في جميع أنحاء البلاد. حيث ارتفعت من 72 في المائة إلى 86 في المائة فيما بين عامي 2000 و 2005. إلا أن نوعية التعليم ما زالت تشكل أحد التحديات الخطيرة.

**تنمية المجتمعات المحلية.** تقوم المؤسسة الدولية للتنمية بتقديم التمويل اللازم للمجتمعات المحلية الفقيرة عن طريق الصندوق الباكستاني لتخفيف حدة الفقر ومشروعات استثمارات المجتمعات المحلية في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي ومنطقة آزاد جامو وكشمير المتنازع عليها. ويقوم هذا الصندوق. من خلال تعاونه مع المنظمات غير الحكومية. ببناء رأس المال البشري والاجتماعي عن طريق التعبئة الاجتماعية وبناء المؤسسات. وتتم أيضاً إدارة التمويل الأصغر والبنية الأساسية للمجتمعات المحلية من قبل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الموجودة في المجتمعات المحلية. وحدثت خلال 6 سنوات زيادة بمقدار عشرة أضعاف في القروض المقدمة إلى الفقراء في باكستان. حيث بلغ عدد الفقراء المستفيدين من هذه القروض 5.7 مليون شخص في 108 من أصل 120 منطقة في باكستان.

**وأدت مشروعات البنية الأساسية في المجتمعات المحلية إلى خدمة 5 مليون نسمة.** وتراوحت هذه المشروعات بين توفير إمدادات مياه الشرب المأمونة إلى مشروعات الري وإنشاء الطرق والحماية من الفيضانات ومشروعات صغيرة لتوليد الطاقة الكهرومائية. الجدير بالذكر أن مشروعات توفير مياه الشرب النظيفة عادت بالفائدة على أكثر من 2.5 مليون نسمة وغيرت حياتهم نحو الأفضل في حوالي 5000 قرية. وأدت هذه المشروعات. بالإضافة إلى

تحسين البيئة الريفية والمنافع الاجتماعية الأخرى. إلى توفير حوالي 7.5 مليون دولار سنوياً كانت تنفقها الأسر المعيشية على الرعاية الصحية.

## التحديات المقبلة

**على الرغم من الانتعاش السريع في باكستان والأفاق المبتشرة باستمرار النمو، إلا أن مستويات الدخل ما زالت منخفضة علاوة على الاحتياجات الحقيقية التي ما تزال قائمة بالفعل.**

يموت في باكستان طفل من كل عشرة أطفال قبل بلوغ سن الخامسة؛ ويبلغ عدد الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس حوالي 10 ملايين طفل؛ بالإضافة إلى أن نصف السكان البالغين من الأميين المفتقرين إلى الإلمام بالقراءة والكتابة (حيث أثرت الأمية على 64 في المائة من النساء و 36 في المائة من الرجال في 2004-2005)؛ وما يزال 40 مليون نسمة يعيشون في ظل أوضاع الفقر الصعبة. ومن ثم، فإن الأولويات القصوى تتمثل في التأكد من استمرار النمو الاقتصادي وتزايد استفادة الفقراء من هذا النمو وحصول الجميع على الخدمات التعليمية والصحية ذات النوعية الجيدة، بما في ذلك النساء والشرائح السكانية الأشد فقراً.

**تحسين مناخ الاستثمار.** على الرغم من زيادة الاستثمار الخاص بشكل كبير على مدى السنوات الخمس الماضية، إلا أنه بدايته كانت متواضعة حيث انطلق من قاعدة منخفضة. وعلى الرغم من النجاح المحقق مؤخراً في الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وتحسين الإطار التنظيمي المعني بأنشطة الأعمال الخاصة، إلا أن الشركات ما زالت تواجه قيوداً وعقبات كبيرة على الصعيد المؤسسي والسياسات والبنية الأساسية. (فالعاملات المفتقرة إلى الكفاءة في قطاعات رئيسية مثل الكهرباء والنقل تؤثر سلباً على القدرة على المنافسة).

وتنعكس هذه القيود في تقرير القدرة على المنافسة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للسنة 2006-2005، إذ يشير هذا التقرير إلى أن باكستان احتلت المرتبة 66 من بين البلدان المشمولة البالغ عددها 116 بلداً، وذلك من حيث قدرة أنشطة الأعمال والمؤسسات على المنافسة، والواقع أن زيادة الاستثمار تعتبر أمراً بالغ الأهمية لخلق المزيد من الفرص الجيدة لصالح الأيدي

العاملة المتزايدة بشكل سريع في باكستان، والتي بدأت النساء في المشاركة فيها بصورة أكثر نشاطاً وإيجابية.

ويجب على باكستان أن تقوم بتنفيذ المزيد من الإصلاحات المؤسسية والإصلاحات على صعيد السياسات من أجل معالجة مواطن الضعف التي تشوب نظام إدارة الاقتصاد إلى جانب تعزيز الكفاءة وثقة المستثمرين.

**تلبية الحاجة إلى الاستثمار في البنية الأساسية.** لدى باكستان قائمة طويلة من الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها حتى الآن بشأن الاستثمار في البنية الأساسية. إذ إن هناك مجموعة كبيرة من عمليات الصيانة التي طال انتظار تنفيذها ولم يتم إنجازها في قطاع النقل. بل إن الاستثمارات الحكومية الراهنة في هذا القطاع تعتبر منخفضة بمقدار خمسة أضعاف (مقاسة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) عن مثيلتها في بلدان شرق آسيا. وبصفة خاصة، يعتبر مر النقل الوطني، الذي يربط شمال باكستان بالقرب من جبال الهيمالايا بميناء كراتشي في الجنوب، عاملاً حيوياً على وجه الخصوص لمساندة التنمية في باكستان.

كما أن شبكة البنية الأساسية الخاصة بنظام الري الشامل، التي تعتمد عليها باكستان تقريباً في كل ما يتعلق بالزراعة، تعتبر آخذة في التدهور المستمر وتمس الحاجة الملحة إلى إعادة تأهيلها وإصلاحها.

ويتصف قطاع الطاقة الكهربائية بارتفاع ما يتكبده من خسائر ناهيك عن خدمات الإمداد بالكهرباء التي لا يمكن التعويل عليها، وهو ما يجبر الشركات على استخدام بعض أموال الاستثمار في شراء مولدات الطاقة. ولا شك أن هذا القطاع في حاجة إلى كل من الاستثمارات وإصلاح السياسات من أجل تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل المناطق التي تعاني من القصور في الخدمات وعدم كفايتها إلى جانب توفير خدمات الطاقة الكهربائية إلى الشرائح السكانية الأكثر فقراً.

**زيادة إنتاجية العمل وتحسين مستويات المعيشة.** على الرغم من التحسينات التي طرأت على الخدمات التعليمية والصحية، إلا أن مستويات التعليم والرعاية الصحية في باكستان ما زالت متخلفة إلى حد كبير.

وقد تم البدء في تنفيذ إصلاحات في مجال الإنفاق العام والإدارة المالية والتوريدات العامة وإدارة الضرائب. إلا أنه يجب مواصلة تنفيذ هذه الإصلاحات. وتمثل إحدى الأولويات القصوى في مساندة بناء الطاقات والقدرات للحكومات المحلية التي تم تشكيلها مؤخرا وللمهام الرئيسية مثل إدارة الأراضي. وينطبق نفس الأمر على دعم مشاركة المواطنين من خلال التعبئة الاجتماعية والمناهج المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية وغير ذلك من الآليات. فمن شأن هذه العوامل أن تؤدي إلى تقوية الصلات بين الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية وتزيد من القدرة على الاستجابة والمساءلة.

وهناك حاجة أساسية لزيادة التمويل من أجل مواجهة التحديات المذكورة أعلاه. فالموارد الخاصة بباكستان تعتبر غير كافية للحفاظ على استمرار ارتفاع مستويات الإنفاق العام اللازم لتحقيق أهداف النمو وتخفيض أعداد الفقراء في البلاد.

لقد ساعدت قوة أداء باكستان منذ العام 1999 على تعبئة موارد إضافية من لدن مجموعة متنوعة من المصادر. بما في ذلك مساعدات المنح الثنائية المعززة. وزيادة إقراض باكستان من قبل المؤسسات المتعددة الأطراف. بما في ذلك البنك الدولي. ونتيجة لذلك، تضاعفت ميزانية التنمية في باكستان على مدى السنوات الخمس الماضية.

### **الاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب والخبرات السابقة يمكن أن تؤدي إلى تحسين أداء المعونة في باكستان.**

**استخدام أدوات التمويل المرنة.** أبدى البنك الدولي مرونة في استخدامه لأدوات الإقراض والأنشطة غير الإقراضية. والضمانات، والشرطية، ومعايرتها بالصورة الملائمة لضاهاة الفرص السائدة وأو الاختناقات القائمة.

إذ امتنع البنك بالصورة الملائمة. في إطار مساندته للبنية الأساسية، على سبيل المثال. عن تقديم قروض استثمارية جديدة في حالات تشوه التقدم المحقق في مجال إعادة الهيكلة أو بشأن أولويات الاستثمار. وقام البنك، بدلا من ذلك، بالحفاظ على استمرار الحوار مع الحكومة الباكستانية حول قضايا البنية الأساسية من خلال الربط بين القروض المقدمة وتنفيذ السياسات وإجراء التحليلات ذات العلاقة. كما تم تقديم خدمات استشارية قيمة عن طريق الإشراف وإعداد المشروعات وتقييمها.

وخاصة فيما يتعلق بالنساء، لدى مقارنتها بمثيلتها في البلدان ذات المستويات المماثلة فيما يتعلق بالتنمية ونصيب الفرد من الدخل. ويعتبر معدل الخصوبة في باكستان مرتفعا بنسبة 50 في المائة تقريبا عن مثيله في البلدان المجاورة في منطقة جنوب آسيا. مما يشكل عقبة ماثلة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وسوف يكون من الصعب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بشأن معدل وفيات الرضع، وسوء تغذية الأطفال. وإتمام الدراسة الابتدائية وإزالة الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس الابتدائية بدون الحاجة إلى أية مساندة مالية إضافية.

تتطلب أهداف تخفيض أعداد الفقراء في باكستان أيضا وجود جماعات متزايدة من العمال المهرة، وهو ما ينبئ بالحاجة إلى إحداث زيادات في مستوى ونوعية التعليم الابتدائي والثانوي والمهني والتعليم العالي. ويمكن في الواقع أن يحقق الفقراء أقصى استفادة من النمو الاقتصادي في حالة تمتعهم بالمهارات اللازمة لشغل الوظائف ذات الأجور الأعلى وإنشاء المشروعات والمؤسسات الأكثر إنتاجية. ومن شأن الاستثمار في بذل الجهود المنسقة لمعالجة هذه القضية أن يؤدي إلى تحسين العدالة والإنصاف مع المساعدة في الوقت نفسه على تحقيق أهداف النمو.

وعلى الرغم من زيادة الإنفاق العام على الصحة والتعليم، إلا أنه ما يزال منخفضا إذا قورن بمثيله لدى البلدان ذات المستوى المماثل من الدخل. وسوف تكون هناك حاجة إلى زيادات مستمرة في الإنفاق من أجل تحسين نتائج التنمية البشرية المتأخرة. إذ يتعين على الإصلاحات والاستثمارات أن تتصدى لمعالجة أوجه الضعف النظامية المؤثرة على تقديم الخدمات العامة، وخاصة المركزية المفرطة وضعف إدارة القطاع العام وتدني مستوى المساءلة. كما أن هناك قصورا في التمويل وحاجة ماسة إلى الإصلاح فيما يتعلق ببرامج الحماية الاجتماعية القائمة بتقديم الحد الأدنى من الدخل إلى الشرائح الأشد ضعفا في المجتمع. بما في ذلك الينامى والمعاقين.

**تعزيز تنفيذ إصلاحات أسلوب إدارة الحكم.** تأثرت نوعية الخدمات الحكومية ونطاقها بالعقبات المتمثلة في عدم كفاية النفقات وسوء توجيه الاستثمارات الحكومية. وضعف القدرات، والقصور في مساءلة مقدمي هذه الخدمات.

بعد قيامها بإجراء تجارب نووية في عام 1998 وتقليص أو تعليق البرامج من قبل المانحين. وحرصت الحكومة الباكستانية في الوقت الحاضر على قيادة عملية تنسيق المساندة المقدمة عبر برامج المانحين. وقد تحركت الحكومة في اتجاه إضفاء الطابع المؤسسي على هذه العملية من خلال اجتماعات المشاورات الرسمية السنوية المعقودة في باكستان وجهود المتابعة التي تقوم بها حسب الضرورة.

إلا أن هناك مجالاً متسعاً لزيادة التنسيق بين المانحين. وقد تمثلت إستراتيجية المؤسسة الدولية للتنمية في أداء دور تسهيلي في عملية التنسيق التي تقودها الحكومة وذلك من خلال مساندة عملية المشاورات السنوية. والتبادل النشط للمعلومات المتاحة وتيسير إقامة الشراكات فيما بين المانحين الآخرين والحكومة الباكستانية. وإجراء التحليلات الاقتصادية المشتركة كلما أمكن ذلك. وقد تمثلت استجابة الشركاء الخارجيين تجاه هذه الجهود في ضبط إستراتيجياتهم بما يتفق مع الأولويات المحددة من جانب الحكومة الباكستانية.

إبريل/نيسان 2007

<http://worldbank.org/ida>

وقام البنك في الآونة الأخيرة باستخدام المناهج البرمجية التي أدت إلى توفير المرونة وقابلية التنبؤ من أجل مساندة الإصلاحات المتوسطة الأجل وإتاحة آلية للتصحيح في منتصف الفترة لإدارة المخاطر وأوجه عدم اليقين. وأدى ذلك إلى تقوية الصلة بين أداء المقرض وبرنامج الإقراض في البنك.

#### الاهتمام بالاقتصاد السياسي ومراعاة متطلباته. أدت

تجربة البنك الدولي في قطاع الطاقة الكهربائية (انظر الإطار) إلى تسليط الضوء على حاجة البنك إلى التركيز على الجوانب المتعلقة بأسلوب إدارة الحكم في تنفيذ الإصلاحات المرجوة بالإضافة إلى الحاجة إلى توفر التزام سياسي قوي بالتغلب على قدرة طبقة المنتفعين أصحاب المصلحة المكتسبة سياسياً على إبطاء أو عكس اتجاه الإصلاحات الصعبة أو الحساسة.

**تنسيق المعونة.** شهد التنسيق بين المانحين تحسناً مستمراً، ولكنه انطلق في الأصل من قاعدة منخفضة نسبياً. فقد اتسمت فترة التسعينيات بالعلاقات الصعبة مع المقرضين والشركاء الخارجيين. نتيجة بشكل جزئي للعقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على باكستان

#### الطاقة الكهربائية والقيود الماثلة أمامها

اتسم قطاع الطاقة الكهربائية بالعقبات الكؤود التي عرقلت مسيرته والتمثلة في محدودية الحصول على الكهرباء، وتدني مستوى التعويل على الخدمة، والحسائر المالية التي مُنِي بها هذا القطاع. وقد صادقت الحكومة الباكستانية، في ظل المساندة المقدمة من البنك الدولي، على خطة إستراتيجية لإعادة هيكلة هذا القطاع. وشرعت في تنفيذ برنامج للإصلاح من أجل زيادة الاستثمارات وتحسين الخدمة وتقوية الأداء المالي للقطاع. مع التأكيد بصفة خاصة على أهمية جذب القطاع الخاص للمساعدة على تحقيق الأهداف المنشودة. وقد دعا جدول تنفيذ الإصلاحات الأولية إلى تجزئة المرفق الرئيسي المملوك للدولة وإنشاء سوق للكهرباء بالجملة بحلول عام 1996.

إلا أن الأحداث اتخذت لنفسها مساراً مختلفاً. إذ أدت ضغوط نقص الكهرباء في أوائل التسعينيات إلى إعطاء الأولوية لزيادة طاقة توليد الكهرباء من خلال الاستثمارات الخاصة قبل تنفيذ إعادة هيكلة هذا القطاع. إلا أن الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الخاص إلى توليد الطاقة الكهربائية (الذي تدعمه ضمانات من البنك الدولي) قد واجهت مجموعة من العراقيل المتمثلة في الافتقار إلى المنافسة والشفافية ما أدى إلى ارتفاع التكاليف والحديث عن مزاعم الفساد. وأدت المقاومة والممانعة المؤسسة الراضة للتجزئة إلى إطالة أمد التأخر في التنفيذ بينما لم تنخفض الحسائر الفنية والتجارية حسب الخطة الموضوعة.

وعلى الرغم من طابع التجزئة بالمعنى الفني والقانوني، إلا أن هذا النظام ما يزال يعمل كهيكل احتكاري متكامل عمودياً. كما أنه مستمر في كونه مصدراً رئيسياً بصورة متزايدة لاستنزاف ميزانية الحكومة التي تواصل تقديم إعانات للمستهلكين عن طريق عدم إصدار فواتير الاستهلاك، وعدم تحصيل الفواتير في حال إصدارها. وتحديد تعريفه بأقل من التكلفة. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار لم يواكب زيادة الحمولة، مما يؤدي إلى مخاطر تدهور الخدمة وانقطاع الإمدادات بالكهرباء.